

كلمة

السيد الدكتور وزير الكهرباء والطاقة ورئيس وفد
جمهورية مصر العربية

فى

الدورة الثانية والخمسين
لمؤتمر عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية

٢٩ سبتمبر ٢٠٠٨ (بمشيئة الله)

السيد الرئيس

اسمحوا لى فى البداية أن أهنتكم وأعضاء المكتب الموقر على انتخابكم رئيساً للدورة الثانية والخمسين للمؤتمر العام.

لكم سيدى الرئيس، خالص التمنيات بالتوفيق فى مهمتكم وأؤكد الدعم من قبل وفد بلادى لجهودكم ومساعدتكم، وفى هذا السياق، أود أن أؤكد على امتنان مصر ودعمها الثابت للوكالة ومديرها العام وأعضاء أمانتها.

كما أود أن أتقدم بالتهنئة للوكالة ولمديرها العام الدكتور/ محمد البرادعى الذى شهدت الوكالة خلال رئاسته تطوراً ملموساً وأداءً متميزاً فى كافة أنشطتها الأمر الذى انعكس إيجابياً على مسيرة عمل الوكالة والذى سينعكس بلا شك على استمرار تعاظم دورها فى تسخير الطاقة النووية وتطبيقاتها السلمية فى كافة المجالات لخدمة البشرية حيث أصبحت العلوم والتقنيات الحديثة أساساً لدفعة تكنولوجية فى خدمة الإنسان وتوفير بيئة أفضل له.

كما أود أيضاً أن أعرب عن دعم مصر لطلبات الانضمام المقدمة من كل من سلطنة عمان الشقيقة، وإيسوتو، وبابوا وغينيا الجديدة، وتطلعنا إلى إسهامهم فى نشاط الوكالة وتحقيق العالمية المنشودة لنظام الضمانات الشاملة.

السيد الرئيس

منذ أكثر من خمسين عاماً اهتمت مصر بالطاقة النووية وتطبيقاتها لقناعتها بما يمكن أن تسهم به فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبنى البشر إذا أحسن استخدامها، فطوال هذه السنوات كان التعاون وثيقاً مع الوكالة لتوسيع الاستخدامات السلمية للطاقة النووية فى مصر من خلال تنمية الإمكانيات والكوادر العلمية والعملية بها، ومن جانب آخر بالمشاركة الفعالة فى جميع نشاطات الوكالة والجهود المبذولة لدعم دورها الهام وتطويره.

وتغطى برامج التعاون الفنى التى تستفيد منها مصر فى العديد من المشروعات منها المساعدة فى مجال الاستغلال الأمثل للمفاعلات البحثية مع تطوير موارد بشرية ملائمة لتشغيل واستخدام مفاعلات البحوث والمرافق المرتبطة بها.

ولما كان التصدى لمشاكل نقص المياه وجودتها فى العديد من دول العالم يمثل تحدياً حقيقياً أمام المجتمع الدولي مما يتطلب دراسة آثار التغيرات المناخية على الموارد المائية وتوفير معلومات دقيقة تتيح اتخاذ القرارات بشأن التصرف الرشيد لمصادر المياه لتحقيق التنمية المستدامة فى الموارد المائية فقد ساعدت الوكالة بلدان حوض النيل بما فيها مصر لتحديد مدى تجدد المياه الجوفية من الأمطار والمياه السطحية وتحديد مصادر تلوثها بهدف الإدارة الرشيدة للمياه وتعاون مصر بفاعلية فى مشروعات الوكالة الخاصة بتنمية الموارد المائية واستخدام التقنيات النظائرية وخاصة مشروع الإدارة

الشاملة لخزان الحجر الرملى النوبى.

وتواصل مصر جهودها بمساعدة الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى مجال تحسين جودة الانتاج الزراعى عن طريق استخدام التشعيع الجامى لاستحداث طفرات محصولية ذات صفات مرغوبة وعالية الإنتاجية واستخدام التقيات النووية فى التطبيق العلمى لزراعة الأراضى الصحراوية حيث يستخدم المعجل الإليكترونى فى انتاج الهيدروجيل الزراعى من مواد تتبلمر بالإشعاع الإليكترونى وهى مواد لها قدرة عالية على امتصاص الماء وذلك لإمكانية استخدامها لرفع درجة احتفاظ التربة الرملية بالماء وتزويد النبات به عند الحاجة إليه وذلك كأحد الحلول لمشكلة التصحر ولزيادة الإنتاجية الزراعية.

إن أنشطة التعاون الفنى فى مصر تغطى أيضاً مشروعات حيوية منها مشروع الإدارة المتكاملة للمصادر المشعة الذى شمل إعداد قاعدة بيانات للمصادر المشعة المستنفذة الموجودة بمصر وإدخال نظم توكيد الجودة فى إدارة النفايات المشعة وتدريب الكوادر البشرية القادرة على مجابهة أية حوادث قد تحدث أثناء الاستعمال أو النقل أو التخزين مما يساعد على الحفاظ على الإنسان المصرى وبيئته.

السيد الرئيس

لقد بدأت مصر منذ نهاية عام ٢٠٠٦ مرحلة جديدة فى تطوير برنامجها لاستخدام محطات القوى النووية لتوليد الكهرباء حيث بادر الرئيس مبارك فى ٢١ ديسمبر ٢٠٠٦ بطرح موضوع اللجوء إلى الطاقة النووية كخيار استراتيجى

للحوار المجتمعي، وتوجيه الحكومة لبلورة استراتيجية قومية متكاملة للطاقة تحقق استفادتنا من مصادر الطاقة المتجددة ومن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، ومن ثم بدأت مرحلة هامة من مراحل التعاون مع الوكالة من أجل إعداد لدراسات اللازمة.

ومن خلال الاتفاق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبالتعاون مع الخبراء المصريين تم وضع خطة متكاملة للتعاون في العديد من المجالات التي يحتاجها البرنامج المصري لإقامة محطات نووية بغرض تقييم البنية الأساسية اللازمة للبدء في هذا البرنامج وتوفير أفضل الوسائل له. وقد تضمنت المجالات إعداد الدراسات الأساسية واستراتيجية الطاقة وكذلك دراسات المواقع بالإضافة إلى دعم البنية التشريعية النووية وإعداد القانون النووي والذي بموجبه سيتم إنشاء هيئة مستقلة للأمان النووي طبقاً للمعايير الدولية المعمول بها.

واستناداً إلى نتائج الدراسات التي قامت بها الحكومة والحوار المجتمعي، أعلن الرئيس مبارك في ٢٩ أكتوبر ٢٠٠٧ القرار الاستراتيجي ببدء برنامج لبناء عدد من المحطات النووية لتوليد الكهرباء، وأن مصر ستبدأ الخطوات التنفيذية لإقامة أول محطة نووية لتوليد الكهرباء، اعتماداً على خبراتها وقدراتها وبالتعاون مع مختلف شركائها الدوليين، ومع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وقد قامت مصر بدعوة الشركات الاستشارية العالمية للتقدم لمناقصة لتقديم خدمات استشارية لإنشاء المحطة النووية الأولى

فى فبرابر ٢٠٠٨ وتم فى ٢٩ مايو ٢٠٠٨ فتح المظاريف الفنية للعطاءات المقدمة لاختيار استشارى المشروع والتي تقدم لها سبعة متناقصين، ويجرى حالياً تقييم هذه العطاءات لاختيار استشارى المشروع، والذي يتوقع أن يتم التعاقد معه قبل نهاية العام الحالى.

ويعتبر استمرار التعاون مع الوكالة وتدعيمه فى كل خطوة من خطوات تنفيذ المشروع حجر الزاوية لضمان شفافية وكفاءة تنفيذ المشروع، وعلى المدى القصير نتطلع إلى تعاون الوكالة مع الخبراء المصريين فى مجال الطاقة النووية ومع الاستشارى العالمى الذى سيتم اختياره هذا العام فى مجالات استكمال الدراسات الخاصة بتحديد التكنولوجيا النووية الملائمة لمصر وكذلك رسم ملامح الاستراتيجيات المتعلقة ببرنامج المحطات النووية مع استكمال عملية إعادة هيكلة الهيئات النووية وجهاز الأمان النووى بالإضافة إلى استكمال إعداد برامج ضمان الجودة ورسم الاستراتيجية المصرية لإعداد الكوادر البشرية.

السيد الرئيس

اسمحوا لى أن أنتهز هذه الفرصة للتعبير عن تقديرنا لتطوير وتحسين فاعلية وأهداف برامج التعاون الفنى، ونؤيد استراتيجية التعاون الفنى خاصة فيما يتعلق بالتركيز على المشروعات ذات العائد الملموس وتلك التى لها مستخدم نهائى، كما نود أن نعلن عن تأييدنا للخطوات التى تتخذها الوكالة من أجل ذلك والتي تمثلت فى التشاور المبكر مع الدول الأعضاء حول تفاصيل المشروعات التى تود الدول التقدم بها وإعداد

إطار عمل لكل دولة يتضمن مشاريع التعاون المستقبلية التي تخدم برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء، بالإضافة إلى صياغتها للمبادئ الإرشادية بشأن ما يضطلع به مسئولو الاتصال الوطنى من أدوار وما يتولونه من مسئوليات والتي ترمى إلى تحسين نوعية التواصل بين أصحاب المصلحة وأمانة الوكالة إلى المساهمة فى التنفيذ الكفاء لبرنامج التعاون التكنى.

وفى هذا السياق، فإننا نعيد التأكيد على ضرورة العمل بجدية على زيادة موارد التعاون الفنى بشكل يتناسب مع الاحتياجات ومع الزيادات المستمرة فى موارد الأنشطة الأخرى للوكالة، خاصة وأن الطبيعة الطوعية لصندوق التعاون الفنى تمثل أحد أهم أوجه القصور فى قدرة الوكالة على تخطيط وتنفيذ مشروعات التعاون الفنى، ونتطلع فى هذا الصدد إلى بدء مشاورات جادة لتعديل هذا الخلل مما يؤدى إلى زيادة موارد الصندوق وجعلها أكثر استقراراً.

ومن جهة أخرى فإننا نرى ضرورة النظر فى التوصل لآليات مستحدثة لتوزيع النفقات المترتبة لتطبيق الضمانات بشكل عادل يضمن مشاركة الدول المتقدمة نووياً فى تمويل هذه النفقات بالقدر الملائم، إذ أن الفارق الواضح فى كيفية تمويل نشاطى التعاون الفنى من جهة والضمانات من جهة أخرى – بالرغم من تساوى أهميتها كمحورين أساسيين من محاور عمل الوكالة الثلاثة يثير العديد من التساؤلات حول أولويات الوكالة وتوازن تحقيقها لأهدافها، خاصة وأن الدول النامية يطلب منها

المشاركة فى تمويل مشروعات التعاون الفنى التى تتلقاها بما يضعها فى موقف غير متكافىء تجاه الوكالة.

السيد الرئيس

انطلاقاً من إيمان مصر بأهمية التقنيات النووية، ومن واقع انتمائها إلى المنطقة العربية والقارة الأفريقية، فتحت مصر منشآتها ومعاملها وقدمت خبراتها للدول العربية والأفريقية فى مجال استخدامات الطاقة النووية السلمية.

وتقديرأ لأهمية التعاون الإقليمى تدعم مصر اتفاقية التعاون الإقليمى للدول الأفريقية - الأفرأ - حيث تقدم كافة سبل الدعم الممكن لمشروعاتها التى تسهم بشكل ملموس وفعال فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوب القارة، ورفع المعاناة عنها من خلال تلبية احتياجاتها.

ولقد استضافت مصر فى الفترة من ٢٥-٢٩ نوفمبر ٢٠٠٧ بمدينة أسوان ندوة رفيعة المستوى خاصة بمراجعة السياسات العليا للأفرأ والتي نظمت بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وشاركت فيها عدد (٣٢) دولة أفريقية بالإضافة إلى مصر. وقد أتاح هذا الاجتماع الفرصة لصناع السياسة والمسؤولين فى الأفرأ والشركاء للقيام بمراجعة إنجازات الأفرأ فى مختلف المجالات وإقرار حوار عن الأهداف الاستراتيجية لآلية الأفرأ، كذلك الطرق والوسائل اللازمة لتشجيع إسهامات الأفرأ فى تحقيق أهداف التنمية

المستدامة.

السيد الرئيس،

فيما يخص تطبيق الضمانات فإننا نود أن نعبر مجدداً عن قلقنا من استمرار الخلل الخطير في كفاءة المنظومة الحالية لضمانات عدم انتشار التسلح النووي المتمثل في عدم تطبيق الضمانات الشاملة على الدول التي لم تنضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فضلاً عن عدم اتخاذ أي إجراءات جديّة لمتابعة ما يتوجب على الدول النووية الخمس اتخاذه من خطوات لنزع سلاحها النووي بمقتضى التزاماتها الواردة بالمادة ٦ من المعاهدة. إذ يعنى ذلك كله أن هناك إخلالاً خطيراً بالهدف الحقيقي من تطبيق الضمانات، الذي تعتمد كفاءة تنفيذه في الأساس على تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتطبيق اتفاقات الضمانات الشاملة على جميع المنشآت النووية في جميع دول العالم.

كما نلاحظ كذلك استمرار محاولات تعميم البروتوكول الإضافي وجعله المعيار السائد للتحقق من عدم وجود أنشطة نووية غير معلنة وفي هذا الصدد، نعاود التأكيد على أن البروتوكول الإضافي يتعبّر أداة طوعية يتوقف تنفيذها على قرار سيادي للدول المعنية ولا يجوز السعي إلى تعميمها قبل تعميم اتفاقات الضمانات الشاملة ذاتها.

السيد الرئيس

مع تقديرنا لما يشهده تطبيق ضمانات عدم الانتشار النووي من تطور، فإننا نود أن نعبر عن انزعاجنا لاستمرار تقلص دور الوكالة في تحقيق الهدف الخاص بدعم المجتمع الدولي في نزع السلاح النووي بصفة عامة، رغم أن الاستراتيجية متوسطة المدى للفترة ٢٠١١/٢٠٠٦ تضمن صراحة "مساهمة الوكالة بالأسلوب الملائم في جهود ضبط التسليح وتخفيض التسليح النووي" ضمن أهداف البرنامج الخاص بالتحقق، استناداً إلى نص المادة الثانية من النظام الأساسي. لذا فإننا نؤكد حرصنا على متابعة تنفيذ هذا الهدف، وندعو جميع الدول الأعضاء إلى التعامل مع هذا الموضوع بالجدية اللازمة.

السيد الرئيس،

يمثل الوضع الحالي لمنظومة عدم الانتشار ونزع السلاح النووي في الشرق الأوسط خطيراً يهدد السلام والأمن على المستويين الإقليمي والدولي، فرغم مرور ستة عشر سنة منذ اتخاذ هذا المؤتمر لقرار يقضى بضرورة قبول جميع دول الشرق الأوسط لتطبيق ضمانات عدم الانتشار بالشكل الكامل فإن إسرائيل لم تتخذ أى خطوات من شأنها تنفيذ هذا الهدف، كما امتنعت القوى الدولية الكبرى عن اتخاذ أية إجراءات في هذا الخصوص، علماً بأن مصر

وجميع دول المنطقة الأخرى أعضاء بمعاهدة عدم الانتشار وتقوم بتنفيذ الضمانات. إن استمرار هذا الخلل يدفع المنطقة بكاملها نحو سباق تسلح جديد باعتبار أن استمرار انفراد دولة واحدة بقدرات تدميرية هائلة يعطى دول المنطقة الأخرى الحق في البحث عن الوسائل الكفيلة بمواجهة هذا التهديد.

وتعتبر مصر أن مصداقية الوكالة في تنفيذ أهدافها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بكيفية التعامل الجاد من قبل أعضائها مع مسألة إخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وتطبيق الضمانات الشاملة على كافة المنشآت النووية بالمنطقة بشكل يعكس توافق الآراء على أهمية هذا الهدف . وبناءً على ذلك، تقع على مؤتمرنا هذا مسئولية تأكيد التزام الوكالة – التي تعد الذراع التنفيذي لمنظومة عدم الانتشار ونزع السلاح – بالتعامل مع التهديد النووي بمنطقة الشرق الأوسط من خلال تناول القرارات المطروحة تحت بنود جدول الأعمال ذات الصلة بشكل عادل ومتوازن.

وفي هذا السياق، تتقدم مصر مجدداً لهذه الدورة من المؤتمر بمشروع القرار الذي كان يصدر دائماً عن المؤتمر بتوافق الآراء، إلى أن تم كسر هذا التوافق في الدورتين الماضيتين لأسباب غير موضوعية فضلاً عن ربط هذا القرار بالمساعي العربية المشروعة لإصدار قرار بشأن القدرات النووية الإسرائيلية. ولقد قمنا هذا العام بمحاولة لتطوير نص القرار لأخذ بعض الملاحظات التي أثيرت بشأن الصياغات الواردة به في الاعتبار إثباتاً منا لحسن النوايا

والحرص على العودة إلى توافق الآراء بشأن هذا البند الهام ونأمل
أن تستجيب الدول الأعضاء لهذه المساعي.

فى ختام كلمتى أود أن أجدد ثقة بلادى فى الدور الهام الذى
تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى مجال تطوير التكنولوجيا
النووية، وإرساء أسس وقواعد الأمان النووى، ومنع انتشار
الأسلحة النووية، وأجدد تأكيد التعاون الوثيق بين مصر والوكالة،
واستمرار مشاركتها الفعالة فى كافة أنشطة الوكالة تحقيقاً للتنمية
والأمن والأمان لصالح شعوب العالم أجمع.

أشكركم،،

والسلام عليكم ورحمة الله